منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

ملخصات الخبراء
سياسة إقليمية

١٠ سبتمبر ٢٠١٩

خيارات حركة النهضة ما بعد مرحلة توافق الشيخين

طارق الشامخي

ملخَّص:

تسعى الديمقراطية التونسية الهشَّة إلى شقِّ طريقها في خضمِّ إقليمٍ مليء بالاضطرابات والحروب الأهلية، ولقد كان لمسألة التوافق التاريخي - الذي اشتهر لاحقًا بمسمَّى «توافق الشيخين» - بين السيدين الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي في لقائهما التاريخي في باريس يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، الأثر المفصلي في تواصل المسار الديمقراطي، ووصول تونس إلى حالة الاستقرار النسبي الذي تتمتَّع به حاليًا. وعليه، فإنه من المهمّ متابعة مصير الانتقال الديمقراطي التونسي ما بعد موت أحد ركني التوافق، وكيف أثَّر ذلك في خيارات حركة النهضة واستراتيجياتها في الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.

مقدمة:

تعيش تونس منذ ثورة محمد البوعزيزي في ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٠ تقدمًا ملحوظًا نحو الدمقرطة والحريات؛ ولكن مع كثير من التعثُّر، مع وجود عوامل عديدة للجذب إلى الوراء، وأهمها بقايا العهد السابق وتضارب مصالح الدولة العميقة مع مكتسبات ما يُسمَّى بثورة الياسمين، إضافة إلى انخفاض مؤشرات التنمية وازدياد دراماتيكي للبطالة والهجرة غير الشرعية وإضرابات القطاع العام المتواترة التي شلَّت في سنوات ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ قطاعات إنتاجٍ بأكملها. وبالرغم من كل ذلك، فإن معظم التونسيين يفخرون بما حقَّقوه من تنامي منسوب الحريات إلى حدٍّ الآن.

ومن ضمن هذه المكتسبات المترنِّحة تحت الضغط الهائل لما يدرج التونسيون على تسميته بالثورة المضادة: تداول السلطة وتنظيم أول انتخاباتٍ ديمقراطية حرة في تاريخ البلد، التي نُظمت في أكتوبر ٢٠١١، وهو ما ترسخ مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٤ وأول انتخابات بلدية - حكم محلي - عام ٢٠١٨، ثم الانتقال السلمي للسلطة عام ٢٠١٣ عندما قرَّر حزب النهضة التخلي طوعًا عن السلطة لصالح حكومة تكنوقراط إلى حين تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية عامَّة سنة ٢٠١٤، وبالتوازي مع ذلك إصدار أول دستور ديمقراطي في يناير/كانون أول ٢٠١٤. بَيْد أن آخر تطورات الديمقراطية التونسية الوليدة وأبرزها هو الانتقال السلس للسلطة عندما توفي الرئيس السابق الباجي قائد السبسي.

فقد كان للتوافق التاريخي بين السيدين الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي في لقائهما التاريخي (السري) في باريس يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، والذي اشتهر لاحقًا بمسمَّى "توافق الشيخين في باريس" - الأثر المفصلي في وصول تونس إلى ما هي عليه الآن. ولا يكاد يشكُّ أحدٌ في أن ذلك اليوم كان مفصليًّا بامتيازٍ في تاريخ تونس ما بعد الثورة، بالرغم من اللغط الشديد والانتقادات العنيفة أحيانًا من أنصار السبسي متهمة إياه بالتحالف مع الإسلاميين الأعداء التاريخيين للتجمع وحزب الدستور من وجهة نظرهم، والانتقادات الأعنف من قواعد الإسلاميين لزعيمهم الغنوشي الذي أغرق المشروع الإسلامي - برأيهم - من خلال هذا التحالف أو التكتيك مع نداء تونس والباجي قائد السبسي تحديدًا.

وعليه، فإن السؤال الجوهري لهذه الورقة هو: ما هو مصير الانتقال الديمقراطي التونسي ما بعد موت أحد ركني التوافق، وقائد أكبر تنظيمين سياسيين فاعلين في تونس ما بعد سنة ٢٠١١؟ وما هو دور النهضة المنظور في إتمام مسار تونس الديمقراطي ما بعد رحيل السبسي؟

لقد فاجأ الرحيل المباغت للرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٩ القوى السياسية بالإضافة إلى الأطراف الإقليمية والدولية بالرغم من هرمه وتدهور حالته الصحيَّة مؤخرًا، وكانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قد أغلقت للتو باب تلقي

فقد كان للتوافق التاريخي بين السيدين الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي في لقائهما التاريخي (السري) في باريس يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، والذي اشتهر لاحقًا بمسمَّى «توافق الشيخين في باريس» - الأثر المفصلي في وصول تونس إلى ما هي عليه الآن

> ***وفي سياق النَّهَمِ التونسي للفعل السياسي، ومع فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية المبكّرة، ترشَّح قرابة المائة شخص لنيل المنصب الأعلى للدولة، أي رئاسة الجمهورية، مع تباين أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم السياسية والفكرية، وقد تمَّ رفض حوالي ثلاثة أرباع المترشحين من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بسبب نقص ملفاتهم أو عدم أهليتهم القانونية***

مطالب الترشح للانتخابات النيابية، المزمع إجراؤها يوم ٦ أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وكانت الحصيلة وفيرةً: فقد ترشح لعضوية برلمانٍ يضمُّ ٢١٧ نائبًا فقط ـ ١٥٩٢ قائمة، منها ٦٩٥ حزبية و٧٠٧ مستقلة و١٩٠ ائتلافية. وبالمقارنة مع انتخابات المجلس التأسيسي سنة ٢٠١١، أو الانتخابات التشريعية سنة ٢٠١٤، فإن القوائم المستقلة لأول مرة تتفوق تفوقًا ملحوظًا، فما استطاعت إلا عشرة أحزاب فقط من نحو ٢٢٣ حزبًا التقدُّم بقوائم تغطي جميع الدوائر الانتخابية وعددها ٣٣ دائرة، في حين اكتفى حوالى ١٧٥حزبًا بتغطية دائرة واحدة، في حين لم تقدِّم عشرة أحزاب أيَّ مترشحٍ لها، مما ينمُّ عن ضعف البنية الحزبية وتراجع ثقة التونسيين في الأحزاب بشكل عام[١].

وفي سياق النَّهَمِ التونسي للفعل السياسي، ومع فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية المبكّرة، ترشَّح قرابة المائة شخص لنيل المنصب الأعلى للدولة، أي رئاسة الجمهورية، مع تباين أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم السياسية والفكرية، وقد تمَّ رفض حوالي ثلاثة أرباع المترشحين من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بسبب نقص ملفاتهم أو عدم أهليتهم القانونية[٢].

ويقدِّم هذا الانتشار الفوضوي للأحزاب صورةً كاريكاتوريةً عن الخريطة الحزبية وميزان القوى الذي يحكمها؛ إذ تظل بضعة أحزاب فقط لا يتجاوز عددها العشرة تؤثر فعليًا في المشهد السياسي، ومعظم هذه الأحزاب ولدت خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ حيث برزت إمَّا حصيلة انشقاقاتٍ على شاكلة حزب نداء تونس الذي تزعمه قائده التاريخي الرئيس التونسي السابق الباجي قائد السبسي، والذي انشقَّ إلى عدَّة أحزاب أو أجنحة متصارعة، وأهمها شق حافظ قائد السبسي نجل الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وشق رئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد؛ وإمَّا نتيجة تلقيح متسرِّع ومبتور، على غرار حزبي أمل تونس وقلب تونس وغيرهما. وفي بعض الأحيان، ولدت الأحزاب الجديدة بشكل متعسِّف قبل أسابيع قليلة فقط من فتح السباق الانتخابي، في سياقٍ ما زال يلقي بظلِّه على نزاهة العملية الديمقراطية برمتها، وفي ظل شبهاتٍ تتعلَّق باستغلال الأموال الخليجية بكثافة، واستغلال العمل الخيري، فضلًا عن سوء استعمال المال العام والإعلام الرسمي، الذي هو العدو التقليدي للإسلاميين النهضويين.

الترشح المفاجئ للغنوشي بُعَيْد موت الرئيس السبسي:

على العموم، يدخل حزب النهضة ـ وهو أكبر الأحزاب التونسية وأوسعها قاعدة شعبية وأكثرها تنظيمًا ـ عامَه الديمقراطي الثامن وهو مرهق القوى بفعل حملات التشويه والعرقلة التي لاقاها من دون توقف منذ الفوز في أول انتخاباتٍ ديمقراطية شفافة تشهدها تونس في تاريخها المعاصر. لقد تعلَّمت كوادر النهضة الكثير من تجربة الحكم ـ التي شكَّلت مفاجأةً لجميعهم طبعًا ـ ما بعد الربيع العربي ولا تزال تتعلَّم. لنلاحظ هنا ونأخذ في عين الاعتبار أن النهضة عمليًا لم تغادر السلطة أبدًا منذ فوزها في انتخابات أكتوبر عام ٢٠١١، وإن كانت غادرت الحكم منذ تخليها عن السلطة بُعَيد مقتل شكري بلعيد ومحمد البراهمي سنة ٢٠١٣. وأفضل تعبير عن هذه الوضعية هو القول بأن النهضة تتوزَّر ـأي تشارك بوزراء في حكوماتٍ ائتلافية ـ ولا تحكم، أي إنها وإن كانت صاحبة الأغلبية عندما تخلَّت عن السلطة طوعًا تحت ضغط الانقلاب المصري على الرئيس محمد مرسي في يوليو سنة ٢٠١٣، فإنها اختارت أن لا تتزعم أي حكومة؛ وذلك حفاظًا على مكتسبات الديمقراطية الوليدة، ووعيًا بمدى أهمية التوافق والليين في التعاطي مع موجة الثورة المضادة. كان لحركة النهضة ـ ولا يزال إلى يوم الناس هذا ـ على الأقل وزيران وبعض كتَّاب الدولة في كل

بيد أن الترشح المفاجئ للأستاذ راشد الغنوشي لمقعدٍ برلمانيٍّ في العاصمة تونس، وحليفه التاريخي الباجي قائد السبسي على فراش الموت، أثار موجةً من الغضب الداخلي ضده. إذ أنه لم يدخل عمليات الانتخاب التمهيدية الواسعة التي جرت داخل الحزب للمترشحين النهضويين في شهر يونيو/حزيران الماضي، ولم يبدر منه أية نيَّة للقيام بذلك

حكومة شُكِّلت ما بعد الترويكا، مما أكسب كثيرًا من كوادرها خبراتٍ في إدارة شؤون الدولة والتمرس في الشأن العام والانتقال النوعي - وفي بعض الأحيان الراديكالي - من عفوية الثوار والخطابات الثورية إلى حيادية رجال الدولة ودقتهم ورصانتهم.

بيد أن الترشح المفاجئ للأستاذ راشد الغنوشي لمقعدٍ برلمانيٍّ في العاصمة تونس، وحليفه التاريخي الباجي قائد السبسي على فراش الموت، أثار موجةً من الغضب الداخلي ضده. إذ أنه لم يدخل عمليات الانتخاب التمهيدية الواسعة التي جرت داخل الحزب للمترشحين النهضويين في شهر يونيو/حزيران الماضي، ولم يبدر منه أية نيَّة للقيام بذلك، ثم حدث التدخل من طرف المكتب التنفيذي في نتائج تلك الانتخابات التمهيدية وتم تعيين الأستاذ الغنوشي رئيسًا لقائمة بدلًا من مرشحين آخرين فازوا بذلك في سباق الانتخابات التمهيدية الداخلية للحزب.

كانت الانتقادات في معظمها تدور حول شقَّين يتصارعان حول مركز القرار في النهضة: ما يُسمَّى بالنهضة الجديدة وهو شقٌّ يتزعمه السيد الغنوشي ومعه جملة من القياديين منهم رئيس الحكومة السابق في عهد الترويكا السيد علي العريض، والشق الآخر هم التقليديون أو الصقور ويرفضون بشكل عامٍّ انفراد الغنوشي بالقرار الحزبي والتخلِّي عن الشق الدعوي لصالح العمل السياسي المختص أو المعلْمَن.

إن استراتيجية حركة النهضة ما بعد الثورة أظهرت الفجوةَ ما بين أدبيات المرحلة الدعوية الإخوانية تحت الأرض وفي المنافي، التي ميزتها بلا شكٍّ دعوات الأستاذ راشد الغنوشي المبكِّرة لتبنِّي الديمقراطية والحريات والمشاركة في السلطة وفي حكمٍ غير إسلامي، وهو ما ظهر بوضوحٍ في كتابه «الحريات العامة في الدولة الإسلامية»؛ وبين مرحلة الحكم حيث اتبع الغنوشي نفسه سلوكًا أوتوقراطيًّا مراتٍ عدَّة، آخرها تدخل المكتب التنفيذي لحركة النهضة في قوائم المرشحين لانتخابات المجلس التشريعي في شهر يوليو/تموز من هذه السنة كما أسلفنا أعلاه.

ومع موت الرئيس السابق، وهرولة الجميع لانتخاباتٍ رئاسية سابقة لأوانها في منتصف شهر أيلول/سبتمبر من هذه السنة، وجد النهضويون أنفسهم أمام استحقاقٍ انتخابيٍّ من نوعٍ آخر وملحٍّ ومُغْرٍ واستراتيجيٍّ بكل المعايير، مما يثير أسئلةً كثيرة: هل ستصمد الديمقراطية بعد رحيل السبسي ومن ورائه التوافق المثير للجدل بين الشيخين الذي استمر لأكثر من خمس سنوات؟ هل نرشح للرئاسيات من داخل الحزب أم من خارجه؟ وإذا فازت النهضة في الانتخابات التشريعية من جديد هذه السنة، فهل ستتحالف ضدها القوى العلمانية وبقايا الحزب الحاكم في عهد بن علي والقوى الأجنبية كما فعلت في عهد الترويكا، أم إن الوضع تغيَّر اليوم واستعصى على أعداء الديمقراطية ما كانوا يحاولون فعله بعيد انتخابات ٢٠١١ وفشلوا؟ وآخر الأسئلة الملحَّة وربما أخطرها استراتيجيًّا: ماذا لو فاز مرشح النهضة بالرئاسة؟ هل سيتعرض لما تعرض له الرئيس المصري الراحل محمد مرسي؟ أم إن تونس فعلًا تختلف عن بقية دول المشرق العربي؟

وقد انقسم النهضويون في الإجابة عن هذه الأسئلة، وكان انقسامهم لا يخضع لمعايير الاصطفاف التقليدية ما بين النهضة الجديدة أو النهضة القديمة، بل لأفكار الأفراد وآرائهم المحضة وتقديرهم للوضع، وبالتالي تحليلهم لما يحصل أو سيحصل. لقد دار الحوار الذي خاضه عشرات الآلاف عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي أروقة الحركة واجتماعاتها وفي الفضاءات العامة، حول رأيين أساسيين: يرى الأول أنه لا يجب

> ***فقد عارض القيادي النهضوي رفيق عبد السلام مثلًا، وهو وزير خارجية تونس الشاب في حكومة الترويكا، ترشيح النهضة لأحد كوادرها ولو الغنوشي نفسه، في ظلِّ أوضاعٍ دولية تتَّسم بوجود موجاتِ يمينٍ متحصِّنة بنزعاتٍ قومية انكفائيةٍ، ولا تقيم وزنًا لقيم الديمقراطية***

أن تدفع النهضة بمرشحٍ للرئاسيات؛ لأن ذلك سيتيح فرصةً للثورة المضادة للانقضاض على الديمقراطية الناشئة في تونس، بل يجب مواصلة التدرج والصبر والمثابرة ومواصلة سياسات التوافق في البرلمان وخارجه، صيانةً لمكتسبات المسار الديمقراطي من الخيبة أو التعثُّر.

فقد عارض القيادي النهضوي رفيق عبد السلام مثلًا، وهو وزير خارجية تونس الشاب في حكومة الترويكا، ترشيح النهضة لأحد كوادرها ولو الغنوشي نفسه، في ظلِّ أوضاعٍ دولية تتَّسم بوجود موجاتِ يمينٍ متحصِّنة بنزعاتٍ قومية انكفائية، ولا تقيم وزنًا لقيم الديمقراطية. فبحسب رفيق عبد السلام، فإن محور الثورة المضادة ـ وخاصةً على مستوى الخليج العربي ـ يبني سرديته الكبرى على كارثية التغيير في المنطقة العربية وكارثية الديمقراطية، التي تبدو للعيان في مصر واليمن وليبيا وسوريا وما وراء ذلك.

ويوصف هذا الرأي من الطرف المقابل، الذي حرص على الندِيَّة في المنافسة السياسية في الرئاسيات، بفوبيا الثورة المضادة وفوبيا مصير محمد مرسي. إذ يرى هذا الطرف أن الوضع العام الإقليمي والدولي وإن كان لا يناسب وهشًّا ومتربصًا بالحركات الإسلامية وقوى التغيير في العالم أجمع، وأن اليمين المتطرف ـ الترمبية ـ ما يزال يصول ويجول في المنطقة يعبث باستقرار الدول ومساراتها الديمقراطية الناشئة؛ إلا أن الوضع في تونس أثبت في أحلك الظروف (في سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣) بُعَيْد مقتل السياسيين التونسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، أنه منيعٌ إلى حدٍّ كبير ضد الفتنة بفضل حيادية الجيش، وتماسك الشعب، ومساندة العديد من الدول الصديقة، منها الجزائر ـ طيلة السنوات الأخيرة لحكم عبد العزيز بوتفليقة ـ وتركيا وقطر ونحوها.

وبالتالي، يرى هذا الرأي أنه يمكن لحركة النهضة ـ بل ويجب عليها ـ أن ترشح أحد كوادرها، فالوضع محصَّن في تونس والديمقراطية تترسَّخ، والمهم هو أن تعرف الحركة كيف تتحالف وتتحاور وتكوِّن أصدقاء خاصةً على المستوى الدولي. كما يرى أنصار هذا الرأي أن النهضة قد غادرت معسكر الحركات الإسلامية التقليدية لصالح خيار الحزب الوطني المدني اختيارًا وليس إكراهًا، وإيمانًا بتداول السلطة والتعدُّد والحريات.

ومن جهة أخرى، فإن من ينتقدون هذا الرأي يرون أن استقرار الوضع السياسي في تونس هشٌّ، وأنه لولا حكمة الشيخين وتوافقهما الباريسي الشهير لَما نجت تونس من انقلابات أو خضات أمنية سوداء. والآن بعد موت الرئيس السبسي، تفقد النهضة شريكًا حكيمًا يقود معها البلاد لدفَّة النجاة.

وعندما اجتمع مجلس شورى الحزب لحسم هذه المسألة في أوائل شهر آب/أغسطس ٢٠١٩، استغرق الأمر ثلاثة أيام من الجدال والتصويت على المسألة، ثم إعادة التصويت، وتقرَّر أخيرًا بشبه إجماع ـ ٩٨ صوتًا من أصل ١٠٣ ـ ترشيح الأستاذ عبد الفتاح مورو لرئاسة الجمهورية. وفي هذه اللحظة التاريخية الفارقة، دعم تنازل رئيس حركة النهضة الأستاذ راشد الغنوشي لنائبه للترشح في الرئاسيات صورة إدارته الديمقراطية للحزب ، خاصةً مع وجود تسريبات أفادت بأن الغنوشي كان ضد مسألة الترشيح من الداخل للأسباب نفسها التي يبديها صهره رفيق عبد السلام. ونسي الجميع تقريبًا الخلافَ الذي حدث بسبب القوائم الانتخابية خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت موت الرئيس التونسي. وها هي النهضة موحَّدة خلف الغنوشي في سباقه للمجلس التشريعي وربما حصوله على رئاسة مجلس النواب، ومورو في سباقه للرئاسة وحلم النهضويين بانتقاله إلى قصر قرطاج.

وعندما اجتمع مجلس شورى الحزب لحسم هذه المسألة في أوائل شهر آب/أغسطس ٢٠١٩، استغرق الأمر ثلاثة أيام من الجدال والتصويت على المسألة، ثم إعادة التصويت، وتقرَّر أخيرًا بشبه إجماع ـ ٩٨ صوتًا من أصل ١٠٣ – ترشيح الأستاذ عبد الفتاح مورو لرئاسة الجمهورية

لقد لاحظت سابقًا تحولات حركة النهضة خلال حكم الترويكا وتطبيقها البِكْر لنظريات أو مقاربات الأستاذ راشد الغنوشي حول الديمقراطية والعلمانية التي أصبحت مع حلول دستور الجمهورية الثانية سنة ٢٠١٤ ليست لديها مشكلة مع الإسلام في السياق التونسي (أو العكس)، ومراجعتها لنظرتها المعهودة لمدى إسلامية الدولة التونسية (دولة ما بعد الكولونيالية التي وصفت غالبًا في أدبيات الحركة خلال الثمانينيات والتسعينيات، بالأتاتوركية المتطرفة والعلمانية الهجينة الهشَّة، إلى غير ذلك)[٣]. ويُعَدُّ هذا الانتقال انتقالًا نوعيًا ومثيرًا للانتباه؛ إذ إن الأستاذ راشد الغنوشي امتلك ريادةً في تجديد الفكر السياسي الاسلامي المعاصر تبعًا لما بدأه حسن الترابي تنظيرًا ونجم الدين أربكان ممارسةً منذ نهاية الثمانينيات، كما أنه نجح إلى حدِّ اللحظة في العبور بالمشروع الإسلامي التونسي من جبِّ الثورة إلى دهاليز أو أروقة الدولة بأقل الخسائر الممكنة. ولكن هل تسلم الجرة كل مرة؟ وهل يستطيع الغنوشي بدهائه وحكمته أن يواصل فعلَ ذلك في ظلِّ غياب شريك سياسيٍّ حكيم وفاعل كما فعل مع شريكه الراحل الباجي قائد السبسي؟

لقد لاحظنا نجاح الإسلاميين الجدد[٤] النسبي في الانتقال الديمقراطي المحفوف بالمكاره ما بعد الربيع العربي، وإن صاحب ذلك فوضى ملحوظة في إدارة الأزمات ومواجهة الثورة المضادة والأزمات الاقتصادية العاصفة، غير أننا عندما نتأمل الآن السلوك السياسي الجديد للنهضة في إدارة الشأن الداخلي للحزب، نلاحظ كيف أن التحول لحزب مدني في وقت قياسيٍّ ليوافي مقتضيات الحكم والدولة والظروف، قد يكون فعلًا مضنيًا وشاقًّا على النهضويين قبل غيرهم.

إن الديمقراطية الحزبية داخل النهضة وإن كانت بلا شكٍّ عريقةً وراسخةً منذ بداية الثمانينيات، إلا أنها بفعل إكراهات الظروف السياسية المجاورة، أصبح يشوبها ما يصفه البعض بأوتوقراطية المكتب التنفيذي، وهي اتهامات توجَّه كذلك لرئيس الحزب نفسه. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن البيت النهضوي ـ حتى الآن ـ متماسكٌ وعصيٌّ على الانشقاقات الكبرى.

فمنذ المؤتمر العاشر والذي عقد في منتصف سنة ٢٠١٦، وتقرر خلاله فصل الدعوي عن السياسي، وتحول النهضة إلى حزب سياسي مدني، تعالت الانتقادات لما قام به الأستاذ راشد الغنوشي من تقوية دوره كرئيسٍ منتخبٍ في تعيين أو تشكيل المكتب التنفيذي بزعامته ليكون بمثابة تشكيله لحكومته الذي يستلزم التناسق من أجل الفعالية والجدوى في إدارة شؤون الحركة والشأن العام، وهو ما لا يتيسَّر بالضرورة عبر الاقتراع، وهذا الخيار طبعًا دارج العمل به في الحكومات المنتخبة (تفوز الأحزاب ويتحمَّل رئيس الحزب مسؤولية وصلاحيات مطلقة أو شبه مطلقة في تشكيل الحكومة، وقد يكون أعضاؤها من غير المنتخبين ديمقراطيًا للبرلمان إلى غير ذلك)، وهذا توجُّه دارج العمل به حتى داخل بعض الأحزاب الديمقراطية الليبرالية الغربية، ويحمل وجهة نظرٍ معتبرة أو جديرة بالمناقشة. بيد أن إعطاء المكتب التنفيذي صلاحية قانونية لامتلاك القرار الأخير في قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية الذين تمَّ اختيارهم في انتخاباتٍ تمهيدية، وفي ترتيب أعضاء هذه القوائم أو رفض بعضهم ممَّن لا يرونه مناسبًا، هو ما أثار غضب بعض كوادر الحزب وأعضائه.

إن الديمقراطية الحزبية داخل النهضة وإن كانت بلا شكٍّ عريقةً وراسخةً منذ بداية الثمانينيات، إلا أنها بفعل إكراهات الظروف السياسية المجاورة، أصبح يشوبها ما يصفه البعض بأوتوقراطية المكتب التنفيذي، وهي اتهامات توجَّه كذلك لرئيس الحزب نفسه. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن البيت النهضوي - حتى الآن - متماسكٌ وعصيٌّ على الانشقاقات الكبرى

احتمالات تواصل سياسات التهدئة والتوافق والتنازلات بُعَيد الانتخابات:

إن المرحلية والصبر والأناة هي إحدى سمات الإسلاميين الجدد أينما كانوا في تركيا أو المغرب أو تونس أو ما وراء ذلك. بيد أنه عندما يغفل المراقب عن الصورة الكبرى للبلد والمرحلة وتجاذبات الصراع مع أعداء التغيير الديمقراطي في العالمين العربي والاسلامي، فإنه تُصَبُّ جامُّ الانتقادات على الإسلاميين الجدد في صميم ديمقراطيتهم وحداثتهم بالمفهوم الليبرالي الغربي. هل هم فعلًا ديمقراطيون؟ وليبراليون؟ وإسلاميون من دون حركة إسلامية، وبالتالي من دون مذهب أيديولوجي في الدولة الإسلامية والشريعة؟ لماذا لا يلتزمون بأسس الديمقراطية الليبرالية كما هي في الغرب، وتُقاد البلدان والأحزاب من دون أية نزعات أوتوقراطية؟ كان بإمكان الإسلاميين الجدد، والغنوشي على رأسهم طبعًا، التنظير - أو مواصلة جهود التنظير - لصياغة ديمقراطية إسلامية أصيلة غير هجينة أو غير ليبرالية ذات خصوصياتٍ إسلامية، ولكن هل الوقت مناسب فعلًا للإمساك بأي قلمٍ أو فتح أي كتابٍ للمراجعة وتراكم المعرفة والتنظير للمشكلات؟

إن الوضع التونسي ما زال دقيقًا من حيث الانتقال الديمقراطي ونجاح التجربة وعدم انتكاسها في أية لحظة. ولا تزال المخاوف من شراء المال الفاسد لذمم الفقراء والمهمشين في الأرياف كما تشير بعض التقارير إلى حصوله سنة ٢٠١٤ عندما فاز حزب نداء تونس، كما أن الظهور المفاجئ لوزير الدفاع في معظم حكومات بن علي وما بعد الثورة السيد عبد الكريم الزبيدي قد يربك الوضع العام كما يربك الحلم النهضوي بفوز عبد الفتاح مورو على حدٍّ سواء. وإن كانت حظوظ ما يُسمَّى بمرشحي الثورة أو الخط الثوري تبدو ضعيفةً، ومنهم المنصف المرزوقي، لسببٍ رئيس وهو أن أصوات النهضة لن تذهب لأي واحدٍ منهم على عكس ما حصل سنة ٢٠١٤، فإن المفاجآت قد تحصل من مرشحين آخرين مثل صاحب القناة التلفزيونية (نسمة) السيد نبيل القروي، الملقَّب ببرلسكوني تونس، الذي ما زال يشكِّل رقمًا صعبًا بسبب استثماراته في الأعمال الخيرية بين فقراء المناطق والمحتاجين؛ إلا أن اعتقاله المفاجئ يوم ٢٥ آب/أغسطس بتهم الفساد المالي والتهرب من الضريبة، قد يلغي حظوظه وأحلامه بشكل نهائيٍّ. وهذا ينطبق على مرشحٍ آخر ورجل أعمال هارب من العدالة، وهو السيد سليم شيبوب. أما بالنسبة إلى رئيس الحكومة السابق مهدي جمعة ورئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد، فإن استطلاعات الرأي في الآونة الأخيرة لم تعطهما نسبةً تؤهلهما لتشكيل أي اختراقٍ مفاجئ للتوقعات العامَّة.

وتشير معظم التوقعات إلى احتمالٍ كبيرٍ لصعود مرشح النهضة إلى الدور الثاني لينافس على الأرجح عبد الكريم الزبيدي؛ ولكن بحسب ما يبدو من جولات السيد مورو في المناطق تعريفًا بنفسه، فإنه لا يزال يفتقد برنامجًا سياسيًّا مميزًا له كرئيس، وهو في هذا كغيره من المرشحين. إن كارزمائية مورو لا تخفى على أحدٍ حتى خصومه، وستُيسر له بلا شكٍّ الحصولَ على كثيرٍ من الأصوات بما فيها أصوات غير المنتظمين النهضويين، ولكن هل يمكن له أن ينجح وتنجح التجربة الديمقراطية من ورائه وتصبح تونس أول بلد عربي يتسامح مع وصول إسلامي لرئاسة الدولة بشكل ديمقراطي؟

والإجابة على سؤال البحث سنعرفها حتمًا مع حلول الأسابيع القادمة والإفصاح عن نوايا الناخبين التوانسة، ونعرف أكثر وضوحًا أنه إذا ما فازت النهضة بالرئاسيات أو التشريعات، عندها من المرجَّح وفي الغالب الأعم، سيواصل الزعيم التاريخي للنهضة إيجاد حلفاء جدد من أجل التوافق والتنازل والتحالف في البرلمان وتشكيل الحكومات؛ ولكن هل الأطراف الأخرى الفاعلة مباشرة أو من وراء الستار مستعدَّة لذلك؟ ستخبرنا الأيام القادمة حتمًا باليقين.

المراجع

١- المهدي مبروك، «تونس إلى الانتخابات.. ومخاوف على الديمقراطية» العربي الجديد،
https://bit.ly/٢m٢٢yT١

٢- المهدي مبروك، المرجع السابق.

٣- Chamkhi, Tarek (2015) Neo-Islamism after the Arab spring: Case study of the Tunisian Ennahda party. Masters by Research thesis, Murdoch University.

٤- مصطلح النيو إسلامين أو الإسلاميين الجدد تناوله الكاتب في دراسته التي صدرت عام ٢٠١٥ حول تجربة الحكم الفريدة التي خاضها حزب حركة النهضة ضمن حكومة الترويكا بُعَيد فوزها الشهير والأول من نوعه في العالم العربي، في أول انتخابات حرة ما بعد الثورة.
والنيو إسلامية ليست بالضرورة انقطاعًا مبتورًا عن تجربة الحركة الإسلامية الكلاسيكية، كما أنها ليست كذلك ما بعد إسلامية على حدٍّ تنظير عالم الاجتماع آصف بيات؛ بل هي مرتبة ما بين المرتبتين. تتميز النيو إسلامية بالبراغماتية، والنزعة القومية أو القطرية، والتصالح الثقافي مع الغرب، والتخلي عن أدبيات الدعوة ومسمَّى الحركة الإسلامية، والأهم من كل ذلك هو تخليها عن مبتغى الدولة الإسلامية والحكم الإسلامي. بالرغم من ذلك، فإن النيو إسلاميين ما زالوا يحلقون في خيال العمل الإسلامي والتغيير الإسلامي والحلم بدولة إسلامية ما، وإن كانوا لا يدرون كيف ستأتي ولا أين أو متى ولا كيف السبيل إليها جملة وتفصيلًا.
Chamkhi, Tarek (2014) Neo-Islamism in the post-Arab Spring, Contemporary Politics, 20:4, 453-468, DOI: 10.1080/13569775.2014.970741

عن المؤلف

طارق الشامخي، حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والإدارية من الجامعة اللبنانية (لبنان) في عام ١٩٩٥ ، وشهادة الماجستير في السياسة من جامعة مردوخ في عام ٢٠١٥ وهو مسجل لدرجة الدكتوراه في الوقت الحالي. اهتماماته الأكاديمية الرئيسية هي حركات الإسلام السياسي والجيوبوليتيكا والعلاقات الدولية. نشر طارق العديد من المقالات والمقالات ، وكذلك العديد من الصحف الأكاديمية (باللغتين العربية والإنجليزية) والعديد من الكتب باللغة العربية.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

/ SharqForum

/ Sharq-Forum

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM